بسم الله الرحمن الرحيم

مرة أخرى يواصل إبراهيم عيسى عبثه !! فعندما قرأت مقالته هذا الأسبوع بجريدة الدستور بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ بعنوان " درع النبي " ظننت أنه يريد أن يلفت النظر إلى بيان ورعه وزهده صلى الله عليه وسلم وأنه مات ودرعه مرهونة على طعام اشتراه من يهودي ، وأنه يريد أن يعطي مثلا للحكام المسلمين وأغنيائهم أنه صلى الله عليه وسلم كان متقللا من الدنيا مع تَمَكُّنِه منها وعَرْضِها عليه وإعراضه عنها . ولكن ما وجدته يؤكد إصراره على السَّير في ركب أذناب المتشيعة في حملتهم على السنة وأهلها ، ويبين مدى التخلف والسَّخَف في التعامل مع السنة المطهرة ..

فتخاريف هذا العابث لا تنتهي عند حَدّ ؛ فَقَبْلَ أسبوع كتب مقالا مفضوحًا يدافع فيه عن غلو الشيعة الإمامية وسبِّهم للصحابة ، ومُقَرّرا أن دول الخليج ينبغي أن يحكمها الشيعة !! وكأن عينيه قد عَمِيت عما يحدث لأهل السنة في العراق عندما حكم الشيعة .. وكأنه لا يسمع عن الإبادة والتطهير العرقي للسنة على أيدي حكومة الشيعة والمليشيات التابعة لها وسفكهم لدماء أكثر من مائة ألف سني بالعراق !! ، بل ويذهب "المناضل" إبراهيم عيسى لاعتبار المقاومة العراقية البطولية للاحتلال الأمريكي " عمل إرهابي" يقوم به "متطرفون تكفيريون" .

وقبل أسابيع قليلة ذهب يردد أكاذيب الشيعة ومفترياتهم على أبي هريرة ومتجنيا عليه ، وقد رددنا عليه حينئذ ، واليوم يُطلق العنان لنفسه للتشكيك في صحيح البخاري ومشككا في حديثين أولهما : (أن النبي صلى الله عليه وسلم

مات ودرعه مرهونة عند يهودي) . والثاني : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ..) .

فلم يكتف " إبراهيم عيسى" بهجومه المتواصل على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وحَمَلة السنة المطهرة بل رَاحَ يشكك فيما رووه من أحاديث . ومن المضحك المبكي أننا نرى كاتب الروايات الجنسية الصفراء يتعامل مع أحاديث النبي وكأنها رواية من رواياته التافهة المُسِفَّة !! ، ويتكلم في علوم الشريعة والدين ، كما لو كان الإمام الشافعي رغم أنه جاهل بأوليات تلك العلوم ومقدماتها ناهيك عن العلم ذاته ، والغريب أن هذا الرجل المغرور يستخدم أسلوب " الفَتْوَنَة " في الكلام على الأحاديث النبوية الشريفة !! انظر إليه مثلا وهو يقول ببجاحة منقطعة النظير عن رواية البخاري لدرع النبي صلى الله عليه وسلم : ((ليقل البخاري ما يقول لكنها رواية لا تصح ولا يجب أن تصح !!)) اهـ

وكأن البخاري يؤلف الأحاديث ويقولها من عند نفسه . . وهذه عادة هذا المجترئ الذي اتهم من قبل الصحابي الجليل أبوهريرة بذلك ! فأي منطق هذا الذي يتكلم به ؟! هكذا بالعافية وبالقوة عند إبراهيم عيسى : لا يجب أن يصح الحديث .. !!

* * * *

ودفاعا عن السنة المطهرة وكشفًا لستار أهل الباطل ، ودفعا لضرر هؤلاء الطاعنين، وخشية من اغترار الجهال بتشكيكات هذا العابث المستهتر بدين الله ؛ رأيت من الواجب عَليَّ أن أردَّ على شبهاته وتشكيكاته على بعض الأحاديث في هذه المقالة المذكورة .

وبادئ ذي بدء لابد من تقرير أمرين مهمين :

الأمر الأول : إن تكذيب الأحاديث الصحيحة جرأة عظيمة ومزلق خطير يخاف على صاحبه من الفتنة والهلاك المبين ، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله : ((من ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة)) . كما أن التَّهَجُم على الصحيحين هو تجن على السنة النبوية ، بعد أن اتفقت الأمة عليهما وتلقاهما علماء الأمة بالقبول . قال الإمام النووي رحمه الله : (اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز : الصحيحان البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول) اهـ ((شرح النووي لمسلم ١ / ١٤)) .

الأمر الثاني : هناك علمٌ اسمه (علم مشكل الحديث أو علم مختلف الحديث) يبحث في رفع الإشكالات التي يظنها البعض في بعض الأحاديث . والإشكال – وهو الالتباس والخفاء ـ قد يكون ناشئا من ورود حديث يناقض حديثا من حيث الظاهر، وقد ينشأ من مخالفة الحديث للقرآن أو اللغة أو العقل أو الحس ولا يكون كذلك ! وهنا تظهر براعة الفقهاء والمحدثين الفائقة برفع هذه الإشكالات أو بيان نسخ في أحدهما ، أو بشرح المعنى بما يتفق مع القرآن أو العقل أو اللغة أو غير ذلك ، ومصلحة دفع التعارض عن آيات الكتاب ودفع التعارض عن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي أن تكون في اعتبار المسلم المُخلص لا أن يسارع إلى ردِّ الحديث لأنه عجز عن فهمه أو عجز عن دفع التعارض الظاهري ؛ فإن لم يتيسر له دفع التعارض

عن الحديث مع الآية أو الحديث مع الحديث فليعتقد أنه من سُوء فهمه وليكله إلى عالمه .

وهنا نتساءل ما المانع أن يسأل هذا الصحفي وأمثاله أهل الذكر والتخصص في ذلك بدلا من ترك العنان لخياله في إيراد التشكيكات والشبه في صحف سيارة تخاطب العامة والقول على الله بلا علم . إننا لو فتحنا الباب لكل من هبَّ ودبَّ للتشكيك في الأحاديث بالعقول القاصرة لردت السنة كلها . نعوذ بالله من الخذلان .

* * * *

أما الدفاع عن الحديث الأول : في رهن درعه صلى الله عليه وسلم فأقول :

أولا : الحديث صحيحٌ لا ريب فيه : رواه البخاري ومسلم والنسائي في الكبرى وابن ماجه وأحمد والبيهقي وابن الجارود والبغوي من حديث عائشة رضي الله عنها ، ورواه البخاري أيضا من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، ولم يطعن فيه البتة ـ على ما أعلم قديمًا وحديثًا ـ إلا هذا المجترئ على السنة وأهلها .

ثانيا : قوله مشككًا في الحديث : (كيف يعطي سلاحه في الحرب والقتال ويتنازل عنه فقرا ليهودي ؟) والجواب : الدرع شيء ، وآلات السلاح شيء آخر : فالدرع هو جبة من الزرد المنسوج يلبسها المقاتل للوقاية من السيوف والسهام (صبح الأعشى ـ ٢ / ١٥١) . أما آلات السلاح كالسيف أو الرمح أو القوس أو الحربة فلم يرهنها النبي صلى الله عليه وسلم

، وإنما الذي وَرَدَ عنه صلى الله عليه وسلم هو أنه رَهَنَ درعًا واحدًا ـ هي ذات الفضول ـ ومع العلم أنه كان عنده سبعًا من الدروع ، هذه إحداها (زاد المعاد ١ / ١٣٠) ، وكان يستخدم أكثر من واحدة ، ويوم أحد ظاهر بين درعين كما روى أهل السنن ، أي لبس أحدهما فوق الآخر . راجع وصف الأدرع وأسمائها في : (سبل الهدى والرشاد ٧ / ٥٩٠ــ ٥٩٢) . فماذا يضير النبي صلى الله عليه وسلم لو رَهَن درعا أو حتى درعين من هذه الدُّروع السبع ؟! .

ثالثا : هذا اليهودي المذكور يعرف بأبي الشحم كما رواه الشافعي والبيهقي ، ولم يكن من المحاربين كما قال شارح البخاري ابن الملقن رحمه الله حيث قال : ((ورهن النبي صلى الله عليه وسلم الدرع عند اليهودي ؛ لأنه لم يكن من أهل حرب ، والأمر هاهنا ممن يخشى منه التقوي بها كبيعها) اهـ (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ـ ٧ / ٣٦٢) . وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله أيضا : ((وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا)) اهـ (فتح الباري ٥ / ١٤١) .

فهل يعقل والنبي صلى الله عليه وسلم المؤيد بالوحي والقائل : ((الحرب خدعة)) أن يتهاون مع يهودي حربي ويعطيه سلاحه كما يصور لنا كاتب الروايات الجنسية إبراهيم عيسى !!

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ساذجا ليفعل هذا مع يهودي محارب ، وفي الواقع المعاصر كم من بلاد غير مسلمة مهادنة يمكن أن نتعامل معها في باب السلاح ونأمن جانبها مع أنها على غير ديننا ، فهذا الحديث فيه سعة

وتيسير لنا معشر المسلمين بدلا من التضييق في باب قد نحتاج إليه في يوم من الأيام !!

رابعًا : قوله : (من باب أولى أن يقترض من ملياردیرات الإسلام الصحابة !!)

والجواب عن هذا سهل جدًّا وأورده أهل العلم في غير مكان ، ولكن لمن يتواضع للعلم ويقرأ قبل أن يورط نفسه ويورط قراءه في الجهالات ، وقد أورد أهل العلم عدة أجوبة كما في فتح الباري (٥ / ١٤١ ، ١٤٢) : ((قال العلماء : الحكمة في عُدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسرة الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه ثمنا أو عوضا فلم يرد التضييق عليهم فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه ، فلعله لم يطلعهم على ذلك ، وإنما أطلع عليه من لم يكن مُوسرًا به ممن نقل ذلك والله أعلم) اهـ .

ولا أدري ماذا يقصد هذا الطاعن بعبارته (ملياردیرات الإسلام الصحابة) وماذا يريد بكلامه هذا إلا تشويه صورتهم رضي الله عنهم ؟! نعم كانوا أغنياء شرفاء ينطبق عليهم وَصْفُ الغني الشاكر ، فأموالهم كانت في أيديهم لا في قلوبهم ، وكانوا يقدمونها في سبيل الله في أي لحظة راضية بها نفوسهم ، فلم يكونوا من السُرَّاق ونهبة البنوك ، أو المرتزقة ممن يبيعون أقلامهم !! ، إن مثل هذا التعبير السخيف عن أصحاب النبي لا يقول به مسلم في قلبه ذرة توقير لأصحاب النبي ، وإنما في نفسه تجاههم أمور أخرى .

خامسا : قوله : (ما مصير الدرع لم نجد كتابا ولا سيرة ولا تاريخا حكى لنا أن الصديق أو عمر عمل علي استردها !!) وقوله أيضا : (كما أنه لم يثبت كما قلت أن الإمام علي بن أبي طالب وأهل بيت النبوة قاموا بفكّ رهن الدرع المزعوم بعد وفاة الرسول الكريم) .

والجواب أيضا : ذكر ابن الطلاع في الأقضية النبوية أن أبا بكر افتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن سعد عن جابر أن أبا بكر قضى عِدَاتِ النبي صلى الله عليه وسلم وأن عليا قضى ديونه وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسلا أن أبا بكر أفتك الدرع وسلمها لعلي بن أبي طالب . (فتح الباري ٥ / ١٤٢) . فليخرس الجهل وأهله .

سادسا : وأما قوله : (لكن أصل الرواية مشكوك فيما أظن) اهـ .

فالجواب : من الذي شكك فيها غيرك ؟ المشكك هو من يريد أن يدس أنفه بحماقة وسط الفقهاء والمحدثين وهو أقل من أن يكون تلميذا من تلاميذهم . اذكر لنا العلماء الذين شككوا في الرواية !! فليس عندك إلا وساوس وظنون أملاها عليك الشيطان لاتغني من الحق شيئا . ومن يتأمل عبارته في النقد لا يجد فيها إلا الكلام الفارغ الذي لا يسمن ولا يغني من جوع مثل قوله : ((لم أصدق أبدًا)) وقوله ((إن هذا مستحيل)) وقوله ((لا أستطيع أن أصدق هذا الكلام ولا يدخل عقلي على الإطلاق)) . أفيصح أن تُعَارض الأحاديث الصحيحة بهذا المنطق المتخلف ؟! وما الذي أدخل صاحب رواية " العراة " الشاذة في الكلام على البخاري !!

* * * *

أما الحديث الثاني الذي شَكَّكَ فيه أيضا : فهو حديث البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ..)) فيقول عنه : (حديث آخر بدا وكأنه محسوم بينما الدخول بالعقل إليه يحتم نفيه بل وأقول رفضه بداهة) زاعما أن الحديث يؤكد مقولة أن الإسلام انتشر بالسيف !! والجواب :

أولا : الحديث صحيح ثابت لاريب ، ولم يطعن فيه إلا هذا الجاهل الذي يريد نفيه والمفاجأة التي لا يعلمها أنه حديث متواتر كما قال السيوطي في " الجامع الصغير " وهو أحد الأحاديث الأربعين التي عليها مدار الإسلام (الأربعون النووية الحديث الثامن) وقد ورد عن جمع غفير من الصحابة حوالي ثمانية عشرة نفسا ، منهم ١- ابن عمر ٢- وأبو هريرة ٣- وأبو بكر الصديق ٤- وعمربن الخطاب٥- وجابر بن عبد الله ٦- وسمرة بن جندب ٧- وسهل بن سعد ٨- وابن عباس ٩- وأبي بكرة ١٠- والنعمان بن بشير ١١- وأنس بن مالك ١٢- ومعاذ بن جبل ١٣- وسعد بن أبي وقاص ١٤- وجرير بن عبد الله البجلي ١٥- وأبو بكرة ١٦- وأبي مالك الأشجعي عن أبيه وهو طارق بن أشيم ١٧- وأوس بن أوس الثقفي ١٨- وعياض الأنصاري ، رضي الله عنهم أجمعين . (وراجع : نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ص ٣٩ ، ٤٠) ، وحينئذ يقال : أفكلَّ هؤلاء اختلقوا الحديث ؟

وصاحب الجهل المركب بحث عن حديث ابن عمرفي الكتب التسعة ثم قال)): ففي البخاري ومسلم ـ بينما لم يروه في كتاب حديث آخر من كتب الحديث التسعة)) اهـ فظن بجهله أن هذه علة يطعن بها في الحديث !! بينما هذه الروايات أكثرها في الكتب التسعة وغيرها .

ثانيا : وإذا كان عقله القاصر الذي لا يفكر إلا في تشويه السنة وأهلها لا يقبله فهذه مشكلته هو وليست مشكلة أهل العلم ولا مشكلة السنة وصحاحها.

فكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

فالحديث يبين أن القتال في سبيل حماية الدعوة واجب ، ولا يلزم من هذا إكراه الناس على الدخول للإسلام بالسيف . فنشر عقيدة التوحيد لابد وأن تتصادم مع أناس لا يريدون لها البقاء والانتشار ولا يريدون أن يُخَلّى بين الدَّاعين إليها وبين الناس فيغلقون الأبواب أمامها ويتآمرون عليها . كما أن هناك فرقًا بين المقاتلة والقتل ، فالحديث فيه أمرٌ بالمقاتلة ولم يأمر بالقتل . فالمقاتلة ليست مقصودة لذاتها ولكنها مقصودة لرفع الحواجز والعوائق أمام انتشار دعوة الإسلام ، فإذا رفع ذلك الحاجز رفعت المقاتلة ، فعندما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم عليًا لقتال يهود خيبر قال: أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا ؟! ، فقال له : " أنفذ على رِسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه ، فوالله لأن يهدى اللّه بك رجلاً واحدًا خير من أن يكون لك حمر النَّعَم " متفق عليه . فالحديث واضح أنه صلى الله عليه وسلم حين قال له علي : ((أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا)) لم يطلب منه إرغامهم على الإسلام .

ولنستمع لشهادة بعض المنصفين من الغرب تؤكد منهج الإسلام : هذا هو المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون في كتابه " حضارة العرب " ص (١٢٨٩ ، ١٢٩) يقول : ((قد أثبت التاريخ أن الأديان لا تفرض بالقوة ، ولم ينتشر الإسلام إذن بالسيف بل انتشر بالدعوة وحدها ، وبالدعوة وحدها اعتنقته الشعوب التي قهرت العرب مؤخرا كالترك والمغول)) اهـ .

ويقول توماس كارليل في كتابه الأبطال : ((إن اتهامه ـ أي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ـ بالتعويل على السيف في حَمْل الناس على الاستجابة لدعوته سَخَف غير مفهوم ؛ إذ ليس مما يجوز في الفَهْم أن يُشْهر رجل فرد سيفه ليقتل به الناس أو يستجيبوا له ، فإذا آمن به من يقدرون على حرب خصومهم فقد آمنوا به طائعين مصدقين وتعرضوا للحرب من غيرهم قبل أن يقدروا عليها)) اهـ

وتبقى كلمة : إن إبراهيم عيسى إذا كان يقدم نفسه للناس بوصفه مناضلا ضد الظلم والاستبداد فينبغي أن يعلم أنه أول المُمَارسين لهذا الظلم وذلك الاستبداد ، ومع من ؟ مع صحابة النبي وحملة السنة المطهرة ـ الذين دأب ـ بإصرار عجيب ـ على تشويههم والانتقاص من قدرهم في صحفه وبرامجه وكتبه ، حتى أصبح الطعن في أصحاب النبي من تخصصات إبراهيم عيسى في الفترة الأخيرة والتي يوقف لها أحيانا افتتاحيات صحيفته ، وهو أمر غريب جدا ويجب أن نضع أمامه أكثر من علامة استفهام ـ وعلى هذا العابث أن يعلم أن هؤلاء الأطهار سيكونون خصماءه يوم القيامة ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وبالله نعتصم وإليه نلجأ وعليه نتوكل وهو سبحانه من وراء القصد وهو يهدي السبيل .